

التعليل



يدور معنى التعليل حول تبیین علل الأشياء والظواهر، أي توضیح أسبابها، إن أن العلة من كل شيء هي سببه . ويمكن حصر المفهوم العام للتعليل، لغوياً وفلسفياً، بالبحث عن العلة، أو عن السبب الذي يؤدي، بنفسه أو بواسطة انضمام غيره إليه، إلى أمر آخر يعرف بالسبب، أو العلول . وعملية التعليل قد تكون منطقية صرفة تدور مباحثها من الناحية الصورية فقط، أو طبيعية تتناول ظواهر الطبيعة أو الوجود عامة^(١). وعلى الرغم من أن العلة والسبب هما من المترادفات المشهورة

التاريخي

الأساس المنطقي .. والأبعاد المنهجية

بقلم :

الدكتور جميل موسى النجار

في الفلسفة، فإن بعض الفلاسفة يفرق بين مفهوميهما، فيجعل السبب هو الأمر الداعي، إلى الفعل ولأجله يفعل الفاعل، بينما يعتبر العلة هي الفاعل بعينه، ومن ثم يكون السبب أشد اختصاصاً بالأمور العرضية، أما العلة فاختصاصها أشد بالأمور الجوهرية^(١). بيد أن كثيراً من العلوم، وخاصة الرياضية منها؟ لم تتوقف كثيراً عند هذا الاختلاف الفلسفي - المنطقي حول وجود تطابق بين مفهومي العلة والسبب من عدمه، بل تجاوزته، في مناهج بحثها، إلى النظر لطبيعة العلاقة بين

العلة والسبب من جهة وبين القانون من جهة أخرى . أما في علم التاريخ، فيبدو لنا أن هناك تماثلاً معنوياً في الغالب بين العلة والسبب، باستثناء ما يراه، من منطلق فلسفي، بعض المؤرخين من أن مفهوم السبب تشوبه التباسات عديدة، منها ما قد يدل عليه من (حتمية) تتنافى مع طبيعة الفعل في الحدث التاريخي . ومنها أن هذا الحدث لا ينجم عن سبب متفرد أو مجموعة من الأسباب يستقل فيها كل سبب بذاته، بل هو يعبر عن نظام من الأسباب يتوجب على المؤرخ أن يصل إليه بتحديد علاقة كل سبب بالآخر وبمعرفة درجات أهمية الأسباب وأولوياتها . فعمل المؤرخ لفهم الأحداث في نظر هؤلاء ليس هو البحث عن (السبب) فحسب، بل هو (تعليل) أو (تفسير) يتحرى فيه المؤرخ المنطق الداخلي لأحداث الماضي^(٣) . ولكنه لا يترتب على هذا بالضرورة وجود اختلاف بين مفهومي (علة) الأحداث و (أسبابها)، فلذلك سوف لا نفرق بين العلة والسبب في بحثنا هذا الذي يستهدف التعرف على طبيعة التعليل في الدراسة التاريخية، والأساس الذي يربطه بمباحث المنطق الحديث .

فلاسفة ورجال دين حتى مطلع العصور الحديثة . إلا أنه أخذت تنمو منذ ذلك الحين مفاهيم واقعية علمية عن أسباب ظواهر الطبيعة، وكان نموها وانتشارها ملازماً للتقدم المطرد الذي كانت تحرزه العلوم .

ويهدف البحث عن الأسباب في العلوم إلى معرفة حقيقة وجود الأشياء . وإذا كان المنهج الاستقرائي الذي يعتمد

والتعليل قديم قدم الفكر الفلسفي، بل هو في واقع الحال أقدم منه ويقترن وجوده بوجود الإنسان، إذ لم يعدم الإنسان البدائي التفكير في العلاقات السببية بين بعض ظواهر الطبيعة وبعضها الآخر، وإن كان إرجاع المسببات إلى أسباب ميتافيزيقية يطغى لديه على ما عده من أسباب . وقد استمر مثل هذا الاتجاه الغيبي في تحديد الأسباب واضحاً في فكر الأوروبيين من

العلم يخلص إلى الكشف عن القوانين التي تفسر الظواهر، أي تبين كيفية ارتباطها ببعضها، فإن البحث عن سبب أو علة الظاهرة يهدف إلى معرفة سبب وجود هذه الظاهرة على هذا النحو دون نحو آخر. ذلك أن العلم لم يقنع، لفترات من تاريخه، بمعرفة القوانين التي تبين له كيف ترتبط الظواهر الطبيعية ببعضها، بل سعى إلى معرفة الأسباب الحقيقية لحدوث تلك الظواهر، ولماذا حدثت بالشكل الذي حدثت وتحدث فيه، وما هي غاية حدوثها، "لأن معرفة السبب الحقيقي في وجود ظاهرة ما معناه الوصول إلى تفسيرها على أكمل وجه يقبله العقل"^(٤). إلا أن اهتمام العلم بالبحث عن الأسباب أو العلل قد أخذ بالتقلص بعد أن نبذ العلم فكرة البحث عن الأسباب الأولى والعلل العلوية، وركز على استخلاص القوانين لأن القانون يكفي، من وجهة نظر كثير من العلماء والفلاسفة، لتفسير الظواهر وتوضيح العلاقات بينها. وليس هناك من داع، بوجوده، للتعرف على أسباب حدوث الظواهر أو غاياتها أو طريقة إيجادها، ولا سبيل في الواقع إلى ذلك في كثير من ظواهر الطبيعة.

وعلى الرغم من وجود هذا لاتجاه، الذي يدعو إلى إحلال القانون محل السبب أو العلة، فإن ظواهر ووقائع كثير من العلوم ما تزال، في دراستها والبحث فيها، بحاجة إلى التحري عن العلل أو الأسباب والكشف عنها^(٥). إذ لم تستغن بعض علوم الطبيعة عن عملية تقصي الأسباب التي تستهدف تفسير الظواهر وبيان حقيقة وجودها، وذلك من خلال وضع النظريات، أو حتى من خلال القوانين التي تعد مرحلة مؤقتة للوصول إلى ذلك الهدف. علاوة على أن الدراسة في العلوم الإنسانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة السببية ولا يمكن لهذه العلوم أن تستغني عنها لأن معظم ظواهرها ووقائعها تصدر عن أفعال إرادية تخضع للتغير والتبدل على عكس الثبات والاطراد الذي تتسم به ظواهر الطبيعة، وللتعرف على هذه الأفعال ينبغي النفاذ إلى جوهرها وبواعثها الحقيقية، أي كشف أسبابها أو عللها^(٦). ومن ثم يغدو البحث عن الأسباب أمراً مهماً في العلوم الإنسانية، وبخاصة في علم التاريخ الذي يبدو أن التعليل فيه أكثر أهمية وجدوى لتفسير وقائعه وأحداثه وفهمها على وجه صحيح من البحث عن قوانين تنظم هذه الوقائع والأحداث، وتفسرها

تفسيراً يطغى عليه القسر تارة والاطراد الذي يخالف طبيعة وقائعه تارة أخرى .

حقاً قد يؤدي البحث التاريخي الذي يقوم على استقراء عدد من الوقائع أو الأحداث الجزئية الخاصة بجانب معين من جوانب التاريخ العام، كدراسة الأديان والتشريعات، إلى استنباط بعض الصيغ العامة الشبيهة بالقوانين . ولكن مثل هذه الصيغ لا تعبر إلا عن تتابع متناسق - أو يبدو هكذا - للوقائع فحسب، وهي لا تقوى على تفسير تلك الوقائع لأنها لا تكشف عن العلة المحددة فيها^(٧). وقد لا تصلح في الوقت نفسه للتنبؤ بالمستقبل أو تفسير الوقائع التي سيكشف عنها والانطباق عليها . ومن ثم فإن وقائع التاريخ لا يمكن أن تفسر على أساس انتظامها في قوانين عامة تشبه القوانين التي يستنبطها علماء الطبيعة لكيفيات ظواهرها، وذلك لأسباب متعددة منها أن الواقعة التاريخية تتصف بالتغير والتفرد الذي يخالف الثبات والاطراد الذي تتسم به ظواهر الطبيعة . فوقائع التاريخ وأحداثه هي أفعال إنسانية تتحكم فيها إرادات

فردية أو اجتماعية، وهي غير متطابقة مع بعضها وإن تشابه بعضها مع البعض الآخر، لأن الحدث التاريخي "هو بطبيعته أمر مفرد نسيج وحده لا يتكرر هو نفسه أبداً"^(٨). وكما أن الوقائع التاريخية تختلف عن ظواهر الطبيعة، فإن علل الأولى تختلف عن علل الثانية أيضاً، فالعلة في التاريخ تختلف من حيث المعنى عن العلة في العلوم الطبيعية، ولذلك لا يمكن أن نرتب عليها قوانين لأن معناها لا يتمثل في مظهرها الخارجي، بل في جانبها الباطن (Its inner side)، على حد تعبير كولنغود، بما يعني أنها تكشف عن أفكار معبرة عن رد فعل كائن عاقل حر الإرادة تجاه موقف يتطلب حلاً عملياً^(٩). ومن الثابت في علوم الطبيعة أن تحدث مسببات معلومة إذا توافرت لها أسباب معينة . ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على مفهوم العلية أو السببية في التاريخ، إذ يمكن أن تلاحظ أسباب واحدة إلا أنه قد تترتب عليها مسببات مختلفة تحكمت في تباينها واختلافها ظروف وبيئات متنوعة، وفوق هذه وتلك تقلبات آراء وسلوك الإنسان صانع

أحداث التاريخ . فالأسباب نفسها التي تؤدي إلى حدوث ثورة سياسية قد تنجح في مجتمع من المجتمعات ولا تنجح في آخر . أو أنها قد تتمكن من إحداث الثورة في مجتمع منهما في فترة معينة من تاريخه ولا تتمكن من ذلك في فترة أخرى^(١٠) .

ومن ثم فإن عملية استخلاص الصيغ والقوانين العامة من دراسة التاريخ هي عملية بالغة الصعوبة والتعقيد . والقوانين لا تستطيع ، كما تبيننا ، أن تفسر الوقائع والأحداث التاريخية تفسيراً صحيحاً على الدوام بسبب من طبيعة الواقعة التاريخية التي تختلف عن طبيعة الظاهرة الطبيعية ، واختلاف مفهوم العلة بين كل من علم التاريخ وعلم الطبيعة . أضف إلى ذلك ما يجده المؤرخ من صعوبة كبيرة في السيطرة على تفاصيل أحداث التاريخ العام ، التي لا يدخل المعروف منها تحت حصر ، والربط فيما بينها بصيغ عامة أو قوانين كلية . وكل ذلك أدى إلى تركيز الدراسات التاريخية على التعليل ، وربط أحداث التاريخ ووقائعه ب (علاقات سببية جزئية)^(١١) تتكفل

بتفسيرها وإيضاح العلاقة فيما بينها بدلاً من القوانين العامة .

والبحث التاريخي في تفصيله عن الأسباب لا يخرج عن الأهداف التي يتوخاها البحث في علم الاجتماع وعلوم الطبيعة ، فهذه العلوم جميعاً ، بما فيها التاريخ ، وإن اختلفت في تفاصيل مناهج بحثها ، إلا أن مناهجها تتفق في هدف ربط الظواهر أو الوقائع بقوانين أو بعلاقات سببية تمكن من فهمها وتفسيرها . وهذه القوانين أو تلك العلاقات السببية التي تسعى إليها الدراسة المنهجية هي مما يضيف على موضوع الدراسة صفة العلم^(١٢) . وقد تبين مما تقدم أن الربط بين أحداث الماضي بعلاقات سببية يناسب طبيعة التاريخ ، ويفضي إلى فهم الأحداث وتفسيرها ، وهو أكثر جدوى وأهمية لهدف الفهم والتفسير من فكرة استخلاص القوانين . وتتمثل أهمية السببية للدراسة التاريخية في أن مظاهر الماضي المختلفة وأحداثه المتباينة غير منفصلة عن بعضها ، بل ترتبط فيما بينها بتأثيرات متبادلة ، وينبغي لفهمها وتفسيرها إدراك وكشف طبيعة العلاقات

السببية التي تربط بينها وتتحكم فيها، لأن الكشف عن الأسباب يمكن من معرفة الأبعاد الحقيقية والتامة للحدث التاريخي . لذلك يذهب المؤرخ الإنجليزي إدوارد هالت كار إلى القول بأن دراسة التاريخ تقوم على "ترتيب أحداث الماضي في سياق منظم قوامه السبب والنتيجة" (١٣)، أي أن عمل المؤرخ يركز على قاعدة رئيسية ألا وهي التعليل، وإبراز الأحداث أو الوقائع مرتبطة بأسبابها . بيد أن هذا العمل لا يقوى عليه إلا من يستحق بجدارة لقب المؤرخ، إذ أنه، دون غيره، قادر على الإتيان بتعليلات أصيلة توصل إلى الحقيقة التاريخية أو تقترب منها إلى حد كبير .

وقد تنبه بعض المؤرخين منذ عهود التدوين التاريخي المبكرة إلى أهمية تقصي أسباب وقائع التاريخ وبيانها . فقد أشار هيرودوتس (٤٨٤ - ٤٢٥ ق.م.) في مقدمة تاريخه إلى الغرض الذي دعاه إلى تأليفه، وهو ضرورة حفظ أحداث الماضي وإبراز أسبابها "حتى لا تنطمس ذكرى الماضي في أذهان الرجال على مر الأيام وحتى لا تفتقر تلك الأعمال العظيمة الرائعة التي اضطلع بها

اليونانيون والأجانب (البرابرة) وخاصة أسباب نشوب الحرب بينهم إلى من يظهرها للملأ" (١٤) . كما أن آخرين من مؤرخي اليونان، مثل ثوسيديدس (٤٦٠ - ٣٩٥ ق.م.) وبوليبيوس (٢٠٥ - ١٢٣ ق.م.)، استقصوا في تواريخهم أسباب كثير من الأحداث وحرصوا على توضيحها، بل لم يكتف بوليبيوس بذلك فقسم أسباب بعض الأحداث إلى أسباب بعيدة وأخرى قريبة (١٥)، مدركاً الدور العرضي لبعض الأسباب والدور الحقيقي لبعضها الآخر . وكان ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) أبرز المؤرخين العرب المسلمين الذين اهتموا بالتعليل وبيان أسباب الأحداث ، فالتاريخ في باطنه، كما يقول، "نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق . . ." (١٦) وفي العصر الحديث تعد مؤلفات مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥م) التاريخية نقطة انطلاق لاهتمام المؤرخين الأوروبيين بالتعليل التاريخي (١٧) .

والأسباب التي يوليها العمل التاريخي عنايته ويهتم بالبحث عنها أكثر من غيرها، لأنها تدخل ضمن نطاق اختصاصه المباشر، هي أسباب الوقائع

الجزئية الخاصة، لأن العمل التاريخي يتألف عادة من مجموعة مترابطة من هذه الوقائع تخص موضوعاً محدداً بعينه . ولكن هذا لا يمنع المؤرخ بالضرورة من البحث عن العلل، أو استخلاص بعض النظريات العامة لمظاهر وجوانب التاريخ البشري الرئيسية، كالجوانب المتعلقة بالأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو غيرها . أو البحث عن مثل تلك العلل والنظريات لمجمل التاريخ العام، وإن كان هذا العمل يؤلف محور موضوع فلسفة التاريخ، ويدخل غالباً ضمن اهتمام المشتغلين بها . فالعمل التاريخي في بحثه عن الأسباب لا يخرج عادة عن نطاق حدوده الزمانية - المكانية، وغيرها من الحدود التي وضعها لنفسه، والتي لا تخرجه في نهاية الأمر إلى التأمل الفلسفي المحض . والمؤرخ يبحث، على سبيل المثال، عن أسباب قيام الدولة العباسية، حينما يتناول موضوعه هذه الدولة أو عَصراً من عصورها أو جانباً معيناً من جوانب تاريخها، ولا يعنيه بعد ذلك أن يبحث عن القوانين العامة التي تفسر قيام الدول والأنظمة السياسية على امتداد تاريخ

الإنسانية، أو أن يفسر قيام الدولة العباسية وفقاً لمثل تلك القوانين .

وتنقسم أسباب الوقائع الجزئية، التي تدخل كما أسلفنا في صميم عمل المؤرخ واختصاصه، إلى : أسباب حقيقية وأسباب عرضية . فالأولى هي الأسباب التي تتفاعل في خلقها ظروف متعددة ومتنوعة تحتاج أحياناً، لكي تتضافر، إلى مدة طويلة من الزمن . أما الأسباب العرضية، فهي أسباب طارئة وغير جوهرية تعمل على تحريك الأحداث وتفاقمها بسرعة، وتسمى أحياناً بالأسباب المباشرة فالسبب المباشر للحرب العالمية الأولى، مثلاً، هو حادث اغتيال ولي عهد النمسا في مدينة سراييفو من قبل شبان بوسنيين زودوا بأسلحة صربية، وما تلاه من خلاف نمساوي صربي أعلنت في أعقابه النمسا الحرب على صربيا . ثم امتد الخلاف ليشمل روسيا، وليتسع بعد ذلك إلى خلاف أوروبي . إلا أن الأسباب الحقيقية لهذه الحرب تختلف عن السبب المباشر لها، فهي أسباب متعددة تتعلق بالمصالح الاقتصادية والسياسية، بل وحتى الإيديولوجية والعرقية للدول الأوروبية . ومن المتعذر أن تفسر الحرب العالمية

الأولى، وتدرك أبعادها دون الكشف عن هذه الأسباب .

ويمكن القول بأن ما يميز الأسباب الحقيقية لحدث من الأحداث التاريخية هو قابلية الاستفادة منها في استخلاص أسباب الأحداث المشابهة، على عكس الأسباب العرضية التي تعتبر أسباباً فردية تختص بحدث معين، ومن ثم فهي غير قابلة للتعميم^(١٨). بيد أن القول بإمكانية الاعتماد على ما هو معروف من أسباب حقيقية لبعض الحوادث في استخلاص أسباب الحوادث المشابهة لها لا يعني بالضرورة أن السببية التاريخية تتصف بالثبات والسكون . فالسببية التاريخية، شأنها شأن السببية في بقية علوم الإنسان والمجتمع، سببية دينامية تختلف عن السببية الطبيعية المادية التي تتصف بالثبات إلى حد كبير^(١٩). وقد سبق القول بأن الأسباب ذاتها قد لا تفرز مسببات واحدة، حيث تؤثر في خلق هذه المسببات ظروف متعددة من بينها حرية إرادة الإنسان . كما أنه إذا عرفت لدينا أسباب معينة لحدث تاريخي محدد فلا يمكن دائماً أن تكون للحدث المماثل له الأسباب نفسها، ومن ثم فقد

لا يصح استنباط سبب مجهول بقياسه على سبب معلوم لتماثل المسببات .

والبحث عن الأسباب الحقيقية للأحداث يقتضي من المؤرخ أن يتحرى الظروف التي أحاطت بتلك الأحداث، وطبيعة الفترة الزمنية التي سبقتها، ذلك أن أحداث التاريخ بأوجهها وأبعادها المتعددة، وفي تتابعها الزمني أيضاً، ترتبط مع بعضها البعض ارتباطاً عضوياً وثيقاً، ومن ثم فلا يمكن التوصل إلى أسباب الأحداث في التاريخ بأسلوب مباشر كما هو الحال في العلوم الأخرى^(٢٠).

وحيثما يتحرى المؤرخ عن الأسباب في إطار محيطها المعاصر والسابق فإنه سيتوصل غالباً إلى عدد من الأسباب للحدث الواحد . بيد أنه لا يُكْتَفَى في العمل التاريخي بالتوصل إلى هذه الأسباب وإبرازها فحسب، بل ينبغي ترتيبها ترتيباً قائماً على نظام محدد يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بينها، وأولوية بعضها على البعض الآخر، ويحدد السبب الرئيسي فيها أو ما يمكن تسميته بسبب الأسباب، وهو ليس بالضرورة سبباً مفرداً، إذ ربما يكون أكثر من سبب واحد . فالمؤرخ الإنجليزي

إدوارد غيبون (ت ١٧٩٤) يتحدث في كتابه (اضمحلال الدولة الرومانية وسقوطها) عن عدد من الأسباب التي أدت إلى سقوط هذه الدولة، إلا أنه يحصر هذه الأسباب، في التحليل الأخير، بـ "انتصار البربرية والدين" (٢١). وفي كل ذلك لا يمكن للمؤرخ أن يغفل دور بعض الأحداث غير المتوقعة أو الطارئة، وما تحدثه من أسباب عرضية تؤثر في مجرى الأحداث وأسبابها الحقيقية .

ويبدو أن المؤرخ في عمله الباحث عن الأسباب إنما يماثل طبيعة العمل الذي دفع بالعلم الطبيعي إلى التقدم، فالشرط الضروري الذي أفضى بالمعرفة العلمية نحو التقدم، من وجهة نظر هنري بونكاريه (١٨٥٤ - ١٩١٢م)، إنما كان بتوجه العلم نحو (التنوع والوحدة)، أو (التعقيد والتيسير) رغم ما يبدو من تناقض في هذا التوجه . كذلك يمكن القول أن الأسباب في العمل التاريخي لا تنفك عن التكاثر كلما مضى هذا العمل قدماً في الكشف عن مظاهر الماضي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجلى بصورة أكثر المظاهر السياسية والعسكرية، ومن ثم فلا مناص

للمؤرخ من محاولة التعرف على الأسباب الكثيرة المتداخلة لهذه المظاهر المتعددة المترابطة، وتنظيمها لتوحيدها وتيسيرها بعد ذلك، بما يجعل هذا العمل مماثلاً لما يقوم به العلم، ودافعاً للتاريخ كي يحرز ما أحرزته العلوم الأخرى من تقدم " عبر هذا السياق المزدوج والمتناقض ظاهرياً" (٢٢) .

على أن العمل الذي يستهدف الوصول إلى السبب الحقيقي للحدث التاريخي، عبر علاقة الحدث بالمنظومة التي أشرنا إليها، ليس عملاً ممكناً أو يسيراً في كل الأحيان لغموض الظروف التي تحيط ببعض أحداث الماضي، وقلة معلومات الأصول التاريخية عنها، أو تضارب روايات هذه الأصول . غير أن هذا يجب ألا يحول دون محاولة المؤرخ للوصول إلى أسباب الأحداث وكشفها . كذلك فإن صعوبة العمل الهادف إلى استخلاص أسباب الأحداث لا تنتفي بمعرفة الظروف التي أحاطت بها، ووفرة رواياتها، وتوافق هذه الروايات . ذلك أن هذا العمل مازال يفتقد إلى القواعد المحددة الثابتة، ويعتمد على بعض المبادئ العامة، أو انتقائية المؤرخ واجتهاده . وفي واقع الحال فإن وضع

مثل هذه القواعد ليس بالأمر الهين . وصعوبته لا تقتصر على التاريخ فحسب بل تشمل العلوم الإنسانية كافة لأنها تشترك جميعاً في معالجاتها لظواهر متنوعة ومتداخلة تتصف بتركيبها المعقد وسرعة تطورها ، مما يجعل البحث السببي فيها "بحثاً شاقاً إلى حد بعيد"^(٣٣) . أما انتقائية المؤرخ للأسباب واجتهاده في اختيارها وترتيبها ، فهي نتيجة منطقية لغياب القواعد وتداخل الأحداث وتعقيدها وصيرورتها . والانتقاء هنا ليس له من معيار سوى قابلية المؤرخ على ربط الأحداث وفقاً للمنظور العقلي الذاتي الذي يعتمد عليه .

والأساس الذي يستند إليه المؤرخ في التعليل واستخلاص أسباب الأحداث الجزئية والعامة هو التماثل بين الماضي والحاضر ، والذي تترتب عليه إمكانية قياس علل الماضي على العلل المدركة في الحاضر . بيد أن المؤرخ قد يستعين أحياناً على إدراك أسباب الأحداث الجزئية ، دون العامة ، بتعليلات مؤلفي الوثائق والأصول التاريخية ، وخاصة الذين شاهدوا الأحداث منهم ، أو الذين عايشوها عن قرب ، إذ أن تعليلات هؤلاء قد تكون أكثر واقعية وعملية من

التعليل الذي يستند إلى قياس الماضي على الحاضر . وفي هذه الحالة بالذات يكون إدراك أسباب الأحداث الجزئية أوضح من إدراك أسباب التحولات العامة . أما الأحداث العامة ، فمحاولة الوصول إلى أسبابها تستوجب اعتماد التماثل والموازنة بين الماضي والحاضر ، والاسترشاد بالقواعد المتاحة . وقد وضعت بعض المبادئ للبحث عن أسباب تطور المجتمعات الماضية ، منها :

١ - لمعرفة الأسباب التي تربط النظم والشرائع والمعتقدات والعادات بعضها ببعض الآخر في مجتمع من المجتمعات ، يجب تجاوز البحث عن هذه الأسباب في الأطر العامة المجملة التي تذكرها الوثائق عنها . فالوثائق تذكر تلك المظاهر من معتقدات ونظم وغيرها بصورة مجملة لا يتاح معها معرفة أسباب الترابط . وينبغي البحث عن هذه الأسباب في الطبائع والصفات العامة الغالبة لأفراد المجتمع ، والتي تطفئ على مظاهر نشاطاتهم المختلفة ، مع مراعاة حقيقة وجود الاختلاف في العادات بين شخص وآخر من أفراد المجتمع الواحد ، لكي لا تفسر ، مثلاً ، "أعمال الفنانين والعلماء بالمعتقدات

والعادات التي يتحلى بها أميرهم أو من يوردون لهم" (٢٤).

٢ - يفتَرَضُ في البحث عن أسباب التطورات في مجتمعات الماضي أن يتم من خلال ملاحظة :

(أ) - عادات الأفراد : فالتطور يكون سببه أحياناً تغير هذه العادات . وتغير العادات يتم بتغيير طرق العمل والتفكير، إما إرادياً بمحاكاة مجتمع آخر، أو قسرياً بوقوع المجتمع تحت تأثير احتلال أجنبي على سبيل المثال .

(ب) - تغير الأجيال : أي أن أسباب التطور تتمثل في تغير العادات الذي يأتي في أعقاب انقراض جيل ومجيء جيل جديد يختلف عن السابق في أعرافه وعاداته . ويبدو أن أسباب التطور في هذه الحالة تكون أقوى وأكثر فاعلية من غيرها . ويكون التطور بطيئاً كلما نزع أبناء الجيل التالي إلى محاكاة أسلافهم .

(ج) - يرى بعض الباحثين أن الأسباب الأنثروبولوجية لها أثر فعال في التطور، حيث يبدو للمؤرخين الفرنسيين لانجلوا ونيوبوس أن الاختلاف واضح بين الأجناس البيضاء والصفراء والسوداء، ويتجلى ذلك بعدم وصول أي

شعب من الشعوب السوداء إلى مرحلة التمدن على حد تعبيرهما، وإن كانا يريان عدم وجود "طريقة مؤكدة لتحديد تأثير هذه الفروق الوراثية" (٢٥) .

وفيما عدا هذه الوسائل التي يمكن أن تتبع في تفسير الأحداث والبحث عن عللها، وهي التي تنحصر، كما تبيننا، في تعليقات مؤلفي الأصول التاريخية، وقياس الماضي على الحاضر، وبعض المبادئ القائمة على ملاحظة طبائع وصفات الأفراد وعاداتهم، وتغير الأجيال، والصفات الأنثروبولوجية .

نقول فيما عدا هذه الوسائل، فقد تطبق أحياناً طريقة الاستقراء التقليدية التي تتبعها العلوم الطبيعية، في مجال البحث عن الأسباب التاريخية . حيث يمكن استقراء الوقائع التاريخية المتعاقبة للأعراف أو النظم الاجتماعية على سبيل المثال في عدد من المجتمعات، ورصد تطورها، ومقارنة التطورات ببعضها لتحديد أسباب التطور أو علته العامة (٢٦) . ويُشَبَّه أسلوب استقراء ومقارنة الوقائع التاريخية هذا، والذي يهدف إلى كشف علل وأسباب أحداث التاريخ، بطريقتي الحضور والغياب اللتين وضعهما فرانسيس بيكون (١٥٦١)

(١٦٢٦م) لكشف طبائع الأشياء أو صفاتها النوعية، حيث تسجل في قائمة الحضور كل الأحوال التي تظهر فيها الظاهرة الطبيعية موضوع البحث، فإذا كان البحث حول الحرارة مثلاً، فتسجل حالات حضورها في الشمس والجسم الحي والاحتكاك . الخ . أما قائمة الغياب فتسجل فيها الأحوال التي لا توجد فيها الظاهرة الطبيعية . ففي مثال الحرارة يسجل عدم وجودها في أشعة القمر والجسم الميت . الخ . ومن ثم يمكن معرفة السبب المولد للحرارة من خلال مقارنة الأحوال في القائمتين، وهو السبب الذي ينتفي وجود الحرارة بغيابه^(٢٧) . إلا أن ما يؤخذ على طريقة استخلاص أسباب الأحداث التاريخية الجزئية هذه هي أنها لا تقوم على أفكار واقعية، بل على أفكار مجردة قد لا تكون حقيقية وعملية عند التطبيق . علاوة على أن مقارنتها لا تمثل غالباً سوى مقارنات بين الكلمات دون معرفة تامة بتفصيلات الأحداث والظروف التي أحاطت بها^(٢٨) .

وشبهة الابتعاد عن الواقعية في تفسير الأحداث والتعرف على عللها لا تقتصر على طريقة الاستقراء هذه

فحسب، بل تتطرق إلى كل وسائل تفسير الأحداث التاريخية التي تبتغي الوصول إلى علل عامة أو صيغ تفسيرية شاملة لمظهر أو جانب من جوانب التاريخ العام ككل، أو تاريخ مجتمع من المجتمعات الإنسانية . وقد سبق القول بأن مثل هذا العمل قد لا يكون من صلب تخصص المؤرخ وواجبه . والتعليل التاريخي الذي ركز عليه هذا البحث هو التعليل الذي يقتصر على تقصي أسباب الأحداث التاريخية الجزئية دون الأسباب أو العلل العامة لتطور المجتمعات الماضية وأنظمتها المختلفة مما لا يدخل ضمن الاهتمام المباشر للدراسة التاريخية الصرفة . وإن كان هذا لا يحول بين المؤرخ، كما سبق وأن أشرنا أيضاً، وبين التحري عن مثل هذه العلل إذا أراد . ولكن الموضوعية التي تنشدها الدراسات التاريخية تقتضي استبعاد البحث عن علل هي ألصق بالتأملات الفلسفية لمجرى التاريخ العام، وأقرب إلى نظريات فلسفة التاريخ .

الدكتور جميل موسى النجار

ليبيا/ قسم التاريخ - كلية الآداب / بوزارة

جامعة السابح من أبريل

الهوامش

- ١ - ينظر : المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٨٥، الجزء الثاني، ص ٦٢٣ - ٦٢٤ . الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٦، المجلد الأول، الاصطلاحات والمفاهيم، ص ٢٨٢، ٤٧٢ .
- ٢ - الموسوعة الفلسفية العربية، نفسه، ص ٤٧٢ .
- ٣ - ينظر : كار، إدوارد، ما هو التاريخ، ترجمة ماهر الكيالي وبيار عقل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. ٣، بيروت ١٩٨٦م، ص ٩٨ - ٩٩ .
- ٤ - قاسم، محمود (دكتور)، المنطق الحديث ومناهج البحث، ط. ٥، دار المعارف، مصر ١٩٦٧م، ص ٢١٩ .
- ٥ - ينظر : محمد، على عبد المعطي (الدكتور) و عطيتو، حربي عباس (الدكتور)، المنطق ومناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢م، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .
- ٦ - قاسم، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .
- ٧ - لانجلوا وسينوبوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي مع نصوص أخرى عن الفرنسية والألمانية تحت عنوان : النقد التاريخي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠م، ص ٢٣١ .
- ٨ - بدوي، عبد الرحمن (الدكتور)، موسوعة الفلسفة، ج ٢، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٦١ .
- ٩ - أنفسهما .
- ١٠ - أنفسهما، وينظر أيضاً : عثمان، حسن (الدكتور)، منهج البحث التاريخي، ط. ٤، دار المعارف، مصر ١٩٨٠م، ص ١٨٧ .
- ١١ - قاسم، ص ٥٢٧ .

- ١٢ - لانجلوا وسينوبوس، ص ٢٢٩ . وينظر أيضاً : قاسم، ص ٤٥٤ - ٤٥٥ ، ٤٦١ .
- ١٣ - ما هو التاريخ، ص ٩٨ .
- ١٤ - حلاق، حسان (الدكتور)، مقدمة في مناهج البحث التاريخي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦م، ص ٢٣٦ .
- ١٥ - للتفاصيل يراجع : توينبي، أرنولد، الفكر التاريخي عند الإغريق، ترجمة لمعي الطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٩٣ - ١٩٤ . حلاق، ص ٢٤١، ٢٥٣ .
- العروي، عبد الله، مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩٢، ج ٢، ص ٢٩٣ .
- ١٦ - مقدمة ابن خلدون، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، ج ١، ط ٣، دار نهضة مصر، القاهرة (د.ت)، ص ٢٨٢ .
- ١٧ - كار، ص ٩٨ .
- ١٨ - نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠ .
- ١٩ - الشنيطي، محمد فتحي (الدكتور)، أسس المنطق والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٠، ص ٢٣٥ .
- ٢٠ - ينظر : لانجلوا وسينوبوس، ص ٢٣٣ .
- ٢١ - كار، ص ١٠٠ .
- ٢٢ - نفسه، ص ١٠٢ .
- ٢٣ - الشنيطي، ص ٢٣٦ .
- ٢٤ و ٢٥ - لانجلوا وسينوبوس، ص ٢٣٥، وتنتظر أيضاً الصفحة السابقة لها .
- ٢٦ - نفسه، ص ٢٣٢ .
- ٢٧ - بدوي، موسوعة الفلسفة، ج ١، ص ٣٩٧ . قاسم، ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- ٢٨ - لانجلوا وسينوبوس، ص ٢٣٢ .